

الاحزاب الدينية وموقعها في التحالفات المقبلة

2017-12-19 علي مراد العبادي

يرتكز النظام السياسي على قواعد واسس يستمد منها شرعية ومشروعية ليتمكن من مسايرة الاحداث والتكيف معها ليوثر ضمانه بقاءه وحركته ضمن محاور متعددة، كما ويحتاج هذا النظام الى اعادة انتاج مستمرة لإيجاد نخبة حاكمة تتمتع بميزات يتطلبها المجتمع وهو ما نطلق عليه السلطة والتي بدورها تقسم الى تشريعية وتنفيذية وقضائية وتختلف مهماتها بحسب نوعية النظام المتبع في تلك الدولة سواء كان نظام نيابي او رئاسي او مختلط وما شابه ذلك، اما في حالة العراق فقد جرى اختيار النظام النيابي بعد عام 2003 نظراً لأمر عدة على رأسها التجربة المريرة التي عاشها العراق خلال حقبة النظام الرئاسي وما رافقها من احداث اضافة الى محاولة لجمع اكبر عدد من الشرائح الاجتماعية واشراكهم في العملية السياسية، والاهم من كل ذلك تعدد وتنوع قوى المعارضة وصعوبة احتوائهم الا من خلال التمثيل النيابي.

ومن بين ابرز القوى السياسية التي تصدت للعمل السياسي هي الاحزاب والقوى ذات التوجه الديني بشقيه الشيعي والسني لاعتبارات عدة انها كانت على رأس القوى التي عارضت نظام صدام حسين واكثرها معاناة من سياسات النظام، اضافة الى الحضور الواسع لها بعد التغيير مع التحاق معارضة الداخل معها وحصولها على تأييد شعبي في بداية التغيير باعتبارها المنقذ الاكثر نضجاً والاكثر تعويلاً نتيجة لقربهم من المواطن وما تعرضوا له من الظلم أدى الى توجه الفرد العراقي لهم كمخلص للازمات المتفاقمة، والبعض منهم كان قد ركب على موجة الصراع الطائفي خلال الفترة المنصرمة لا سيما انتخابات 2006 و2010 وحتى 2014، وهنا لا بد من مصادحة، فاعلّب تلك القوى الدينية بشتى مسمياتها قد اخفقت عن تحقيق وعودها ولا تتحمل ذلك بمفردها فاعلّب القوى الاخرى شريكة معها في ذلك الاخفاق الا ان الانظار والريادة كانت لها باعتبارها المتصدية للعمل الحكومي فنتيجة طبيعة ان تتحمل المسؤولية الاكبر.

وبعد انزواء تنظيم داعش الارهابي وبدء العد التنزلي للموعد الانتخابي والمقرر في 15 ايار 2018 بحسب اعلان الحكومة العراقية لإجراء الانتخابات النيابية الى جانب الانتخابات المحلية لاختيار

* باحث في مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية/2004-2017

www.fcdrs.com